التعليم الديني في ليبيا تحديات الحاضر ومقترحات للنهوض

د. محمد حسين سليمان
قسم الشريعة كلية الدراسات الإسلامية
جامعة مصراتة.

استفاضت آيات التنزيل وأحاديث الرسول الكريم في الحث على التعلم والتعليم عموما، وإبلاغ رسالة الإسلام وتعاليمه التي تقتضي الإحاطة بمسائل الشريعة وما تستوجبه أفعال العباد من أحكام، وكيفية التعامل مع ما يستجد من نوازل.

وقد جاء في الكتاب الكريم قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ التوبة 122، يقول ابن عاشور:»من مقاصد الإسلام بث علومه وآدابه بين الأمة، وتكوين جماعات قائمة بعلم الدين، وتثقيف أذهان المسلمين، كي تصلح سياسة الأمة على ما قصده الدين منها»[1]، وقوله ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ آ ل عمران 104، والدعوة تقتضي معرفة إلى أي شيء يُدعى الناس، وقوله ﴿ قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يوسف 108 ، والبصيرة الطريق الواضحة بالفهم والدراية، وكيفية إيصال هذا العلم بالحكمة والموعظة الحسنة، والجدال بالتي هي أحسن.

وبلادنا – كبقية بلاد المسلمين – منذ أن دخلها المسلمون فاتحين إلى عصرنا الحاضر لم تزل علوم الشريعة تُدرَّس فيها، وإن شابها أوقات من المد والجزر؛ وبفضل الله لم تنقطع فيها هذه العلوم، ولكن هل تدريس هذه العلوم وما تنتجه من مخرجات تحقق المراد منها؟

إشكالية البحث:

زمننا الحاضر يحمل مستجدات إلكترونية ومعرفية جديدة، ومخترعات حديثة، وأفكار مختلفة، يصحبها مخاطر وتحديات لا حدود مكانية ولا فكرية لها، بعضها ينال من الهوية الدينية للبلاد، أو حتى المنظومة السلوكية والأخلاقية، بشعارات الحداثة والحرية والحضارة وشمول الثقافة، وأن لا حجر على العقل والتفكير، فأين منظومة التعليم الديني عندنا من هذا كله؟ وما التحديات والمعوقات التي تصادف هذه المنظومة؟ وكيف يمكن أن يتعامل التعليم الديني مع واقع اليوم؟ وكيف تسهم

١) محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984، 59/11.

المعارف الإسلامية المتلقاة في التعليم الديني في صياغة العقل المسلم؟

أهداف البحث:

الوقوف على واقع التعليم الديني عندنا، والنظر إلى إمكانياته وتحدياته، واقتراح الحلول التي قد تسهم بالنهوض بمنظومة التعليم الديني وتحسين مخرجاته.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع من أهميته في المجتمع، وحيث إن التعليم الديني يمس كل الأفراد والمؤسسات ومكونات الدولة كلها، فهو مكون مهم للهوية، وتجد كل الدول حتى العلمانية منها تحسب لتأثير المنظومة الدينية حسابا خاصا، وفي مجتمعنا الليبي يمثل العامل الديني ركيزة مهمة في ثقافتنا وحواراتنا، وتتعدد أفهام الناس باختلاف ما يتلقونه من ثقافة دينية، وأول رافد لهذه الثقافة التعليم الديني، وأي أزمة في منظومته تعود سلبا على المجتمع، ومن هنا اكتست دراسة التعليم الديني أهمية كبرى.

حدود الدراسة:

منظومة التعليم الديني في بلادنا واقعا وتحديات وطموحا، وتشمل دراسة مراحل التعليم من بداية سلم التعليم وحتى التخصص العالي فيه، وما يعتوره من مشاكل وصعوبات وتحديات، وما يُقترح من معالجة وتحديث.

الدراسات السابقة:

لأهمية الموضوع محليا وإسلاميا وعالميا وُجدت كثير من الدراسات وورش العمل والمؤتمرات والندوات على مختلف المستويات، ولكن على الصعيد المحلي هناك قصور في دراسة أزمة التعليم الديني وأسبابه، وإن عقدت مؤتمرات لهذه القضية كالذي عقد في طرابلس 2017 تحت عنوان «المؤتمر العلمي الدولي حول التعليم الديني النظامي- الأساسي والمتوسط- التصورات وآليات التطبيق»، و كالمؤتمر الذي عقدته كلية أصول الدين بالجامعة الأسمرية سنة 2013، تحت عنوان «مؤتمر التعليم الديني في ليبيا»، لكن أغلب بحوثهما لم تتعرض للتحديات والطموح، واقتصرت على مكونات التعليم الديني، أو علاقة بعض العلوم الاجتماعية أو الإنسانية بالعلوم الدينية، وبعضها لامس القضية بنوع من الاختصار والإشارة، وبقيت نتائج هذه المؤتمرات والورش وتوصياتها حبيسة الأرفف والأدراج، ومع مضي فترة على تلك الدراسات لم

نلمس تغييرا في مسار التعليم الديني بإصلاح أو تحسين.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

- غياب المعلومات والإحصائيات لدى الإدارات والمؤسسات التعليمية، حتى وإن وجد بعضها في مواقعها المعلوماتية فهي قديمة مضى عليها سنوات وسنوات لم تُجدد، بل إن وزارة التعليم العام نفسها أهملت ذكر أعداد طلبة التعليم الديني وكتبت في خانة الأعداد ـــ ، وحاولت التواصل مع الوزارة بحسب الأرقام المدونة فلا رد.

- بالنسبة إلى التعليم العالي ومؤسساته فبياناته قديمة وغير دقيقة، بل تجد بعض مواقع الجامعات فارغة تماما، وبعضها مختصر أو بغير معلومات، فأضطر إلى البحث بالتواصل الشخصي لمن أستطيع الوصول إليهم، وأحيانا بالبحث والتنقيب من خلال صفحات هذه المؤسسات في الفيسبوك، ووعورة الوصول إلى المعلومة عن طريقها غير خافية.

- بعض الدراسات المشار إليها في المؤتمرات والندوات وورش العمل يتعذر الوصول إليها، لأنها غير منشورة الكترونيا، مع صعوبة الوصول إليها ورقيا.

منهج البحث وعناصره:

اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في بيان تاريخ التعليم الديني في ليبيا خصوصا، وواقعه حاضرا، والتحديات والمعوقات، وآلية تحسين أدائه ومخرجاته، وجاءت الدراسة على الوجه التالي:

- المقدمة
- المبحث الأول: التعليم الديني: مفهومه، أهميته، تاريخه
- المبحث الثاني: واقع التعليم الديني في ليبيا
- المبحث الثالث: التحديات والصعوبات التي تعترض مسيرة التعليم الديني في ليبيا
- المبحث الرابع توصيات وحلول يمكن أن تساعد على النهوض بمسيرة التعليم الديني
- الخاتمة

الكلمات المفتاحية: تعليم، ديني، مؤسسات علمية، أزمة، تحديات، واقع، مقترحات

المبحث الأول: التعليم الديني: مفهومه، أهميته، تاريخه

مفهوم التعليم الديني:

قبلاً أريد أن أشير إلى أن مصطلح التعليم الديني عرفته الأوساط المسلمة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حين غزت الثقافة الغربية والأفكار الوافدة بلاد الإسلام، وجعلت فصلا بين العلوم الدينية والعلوم العامة، والمرء بين أن يتخصص في هذه أو تلك، وقد كان كثير من أوائلنا من يجمع بين العلوم الإنسانية والتطبيقية والدينية، كما سنبينه في مبحث تاريخ التعليم الديني.

ويقصد بالتعليم الديني بهذا الواقع: «العلوم المتعلقة بمعتقدات الإنسان وعباداته وأفعاله وسلوكه تحكمها ضوابط وأصول يسلّم لها الإنسان، ومن ثَم ينشرها»، ومما جاء في الثقافة الغربية وتبناه بعض مفكرينا وضع مفهوم التربية الدينية بدل التعليم الديني، انطلاقا من فصل الدين عن واقع الحياة، فيكون من ضمن السلوكيات التربوية الخاصة، فيعرفونه بأنه «عملية فردية تهدف إلى تغيير في سلوك المؤمن وفق معتقده»[٢]، وما أوردته في التعريف الأول هو ما أرتضيه وأراه يوافق شريعتنا.

ثم أقول:

لا ينكر أحد أهمية التعليم الديني في الأفراد والمجتمع، ولعلي أوجز ذلك في النقاط التالية:

- التعليم الديني يوجه الأفكار، ويرسم مستقبل الإنسان، ويحدد قناعاته، يقول ابن باديس» التعليم هو الذي يطبع المتعلم بالطابع الذي يكون عليه مستقبل حياته، وما يستقبل من علمه لنفسه وغيره ... فإن أردنا أن نصلح العلماء – وهم القدوات – فلنصلح التعليم، ونعني بالتعليم: التعليم الذي يكون به المسلم عالما من علماء الإسلام، يأخذ عنه الناس دينهم ويقتدون به فيه»[٣]، وقد ذكر بعض المفكرين أن أيسر تعاريف الإنسان: «أنه كائن متدين، لأن الدين حاجة فطرية»[٤]
- شغل التعليم الديني بال المصلحين والساسة والمفكرين، فالمصلحون يتخذونه وسيلة لإرشاد الناس إلى ما ينفعهم في حالهم ومآلهم، والساسة يرون فيه وسيلة لسياسة الناس وفق مراد الساسة، مصلحة لهم أو لشعوبهم، والمفكرون يرونه ساحة لإبداع صور تحسين حياة الناس وفق اعتقاداتهم، فالإنسان يتصرف وفق معتقده.

٢) Cemal Tosun, Din Eğitimi Bilimine Giriş (Ankara: Pegem Akademi Yayıncılık, 2010, 23

٣) عمار الطالبي، آثار ابن باديس، الجزائر، الشركة الجزائرية ط1997/3، 217/3 بتصرف يسير

٤) مصطفى الزياج، التوجه الاستراتيجي لرفع تحديات التعليم الديني، مجلة كلية أصول الدين الجامعة الأسمرية، المجلد2، 2017، 19

- المكانة السامية للعلوم الشرعية عند المسلم، فعليها سلامة عقيدته، وصحة عبادته، وتثبيت هويته، وحصنه في مواجهة شبهات تعكر تدينه، أو شهوات تمس سلوكه، وتعلم الدين وتعليمه في معتقد المسلمين من أفضل القربات، وأشرف الأعمال.
- مخرجات التعليم الديني إحدى وسائل التكسب المعيشي، ولكن الأصل أن تكون وفق مفهوم وظيفة المسلم في هذا الكون، في الإرشاد والسير على الطريق القويم.

تاريخ التعليم الديني في ليبيا:

من ابتداء نزول الوحي والرسول صلى الله عليه وسلم حريص على تعليم أتباعه أصول دينهم، من دار الأرقم إلى المسجد النبوي في المدينة فيما بعد، وحلقه فيها لتوجيه المسلمين والمسلمات، وتعليم المسلمين الجدد، في الصُفة وغيرها، وبعث المعلمين إلى المناحي والأقطار، كما فعل حين بعث معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري إلى اليمن، ولم يتوفَّ النبي الكريم عليه الصلاة والسلام إلا وفي أنحاء الجزيرة كلها من يقوم على تعليم المسلمين أمور دينهم، مما تلقوه من وحي إلهي، أو حديث عن النبي الأكرم.

وفي عهد الصحابة والتابعين تأسست بعض أصول العلوم الشرعية؛ استجابة لما جاء في النصوص من الحث على تعليم القرآن، وما يلزم لفهمه وتطبيقه من علوم خادمة له، كعلوم الحديث والفقه، وطفق المتخصصون في هذه العلوم -وقد انتشر الإسلام في جميع أرجاء البلاد المفتوحة- يعلمون النشء ومن يُسلم مبادئ الدين الحنيف وأصوله وقواعده وجزئياته، ولاتساع رقعة الإسلام ودخول معارف الأقوام سكان الأقاليم المفتوحة، وامتزاجها بالثقافة الإسلامية نشأت بعض الأفكار، وتشكلت مذاهب وفرق، ودخل مغرضون على بساط التعليم، فاستلزم استحداث علوم تعالج الوضع الجديد، من نحو، علم الكلام ونقد الحديث والأخبار، وعلوم اللغة، وكان من التأليف والمناظرات والمناهج ما أثرى الساحة الإسلامية، وإن اعتراها شد وجذب وردّ.

ولوقوع مستجدات ونوازل كان لزاما أن يُعرف حكم الله فيها؛ فكان الاجتهاد، وظهور المدارس الفقهية، التي اختلفت فيها مدارك مجتهديها ومنطلقاتهم، فانتشر التعليم وفق هذه المذاهب في جميع أصقاع بلاد الإسلام.

ولما كانت الحضارة الإسلامية لم تقتصر على الجانب الشرعي والعلوم الخادمة له، فقد كان للعلوم الكونية نصيب في المدارس والمراكز العلمية، وكثيرا ما نسمع عن علماء في جوانب شرعية ولغوية نبغوا في جوانب من العلوم الإنسانية والتطبيقية، مما

لا تخفى أعلامهم عن كل دارس للحضارة الإسلامية.

ولم تكن منطقة الشمال الأفريقي بمنأى عن الحركة العلمية بل تأثرت وأثّرت وأثْرت المعارف والعلوم، وإن كان لها طابعها الذي تميزت به، كما هو الحال في تميز أقاليم البلاد الإسلامية بخصائصها، فعرف الشمال الأفريقي جامعات من نحو الزيتونة، والأزهر، والقرويين، يفد إليها المتعلمون ويعلّم فيها المتخصصون، ومن ثم ينتشرون لإفادة الناس ما علِموه.

ولما لم تكن مسميات البلاد الإسلامية اليوم بحدودها معروفة أو محصورة آنذاك، فيعسر الحديث عن التعليم في قطر كليبيا وحدها أوتونس أو غيرهما، ولكن ما أود أن أشير إليه أن حواضر هذه الرقعة الجغرافية المسماة «ليبيا» كانت عامرة بالمراكز العلمية، وإن لم تصل بشهرتها الأزهر والزيتونة، اللتين كان يفد إليهما طلاب العلم من «ليبيا»، ينهلون من علمائهما وعلومهم، ثم يرجعون إلى أهاليهم وأقوامهم يفيدونهم بما تعلموه.

وفي أعقاب حملة نابليون بونابرت في مصر، والإرساليات التعليمية من المسلمين إلى الغرب؛ للأخذ من تقنياتهم، وما وصلوا إليه من علوم، ورجوع هؤلاء المبتعثين إلى بلدانهم، وقد انبهر بعضهم بتقدم الغرب الحضاري، فأراد أن ينقل الواقع الغربي بعجره وبجره إلى عالمه المسلم، إضافة إلى تسلط المحتل وغلبته على أهل الإسلام، وإرادته أن يحيد المسلمون عن تمسكهم بدينهم، وتقصير المراكز العلمية الكبرى كالأزهر والزيتونة في الاهتمام بالعلوم العصرية، كالطبيعة والهندسة والكيمياء، وانحصار مجالهم في العلوم الشرعية واللغوية، وبعض العلوم العقلية، وقليل من علوم الهيئة، مما لم يكن في سالف الأمة، فقد اتخذ التعليم آنذاك -وبخاصة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين- مسارين، يكاد أن يكونا منفصلين، تأثرا بالنظام الغربي العلماني:

الأول: إبقاء التعليم الديني منحصرا في مراكزه المعروفة ومدارسه التقليدية والزوايا.
الثاني: فتح مدارس تعتني بالعلوم العصرية، ويشرف على كثير منها الإرساليات الغربية، ويغلب أن يكون التعليم فيها منحصرا في هذه العلوم، مع قليل من الثقافة الدينية. التي في أغلبها صورية لا تتصل بالحياة ولا بالسلوك.

وكان التشجيع والتحريض على الالتحاق بالمسار الثاني، بفتح الوظائف وفرص الترقي إلى المناصب العليا، والوصول إلى مراكز القرار، مع التقليل من شأن مسار

التعليم الديني مجتمعيا ووظيفيا، وحصره خريجيه في دوائر ضيقة.

أما بلادنا فقد دخلها الإسلام مبكرا سنة 22 هـ 642م، وكان التعليم فيها كما في كل البلاد المفتوحة، معتمدا على علوم القرآن والحديث والفقه والعقيدة وعلوم اللغة.

ومما تميزت به هذه البلاد سيادة المذهب المالكي في الفقه، والأشعري في العقيدة، وقراءة نافع براوييه قالون وورش، وطريقة الجنيد في السلوك، وكان هذا ولا يزال هو السائد منذ أكثر من ألف عام.

ونظرا لطبيعتها الجغرافية والديموغرافية لم يتطرق إليها التغيير مبكرا، كم اتطرق إلى البلدان المجاورة، إذ استمر التعليم متركزا في الغالب في التعليم التقليدي في الزوايا والمساجد والمراكز العلمية إلى أواخر القرن التاسع عشر، حين افتتحت بعض المدارس المدنية الملكية، واقتصرت على مدينتي طرابلس وبنغازي، ومنها:

- مدارس ابتدائية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.
- مدارس رشدية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.
- مدارس اعدادية ومدة الدراسة فيها خمس سنوات.

وقد اشتملت مناهج التعليم فيها على اللغتين العربية والعثمانية والدين الإسلامي والتاريخ والرياضيات والجغرافيا

- مدرسة زراعية افتتحت عام 1909 ودار للمعلمين التي افتتحت عام 1901
- أما مدارس الطب والحقوق والهندسة والبيطرة والفنون الجميلة وغيرها فقد أنشئت في مقر الخلافة آنذاك، يفد إليها من الأقاليم من أراد استكمال تعليمه فيه.[٥]

وفي عهد الاحتلال الإيطالي توقفت جميع الجهود التعليمية التي بدأت في ليبيا أواخر العصر العثماني توقفا تاما، في المدن التي سيطر عليها المحتل، وبقيت الكتاتيب والزوايا تؤدي دورها التعليمي، وفي 1914 صدر مرسوم ملكي إيطالي ينص على إنشاء مدارس عربية إيطالية إبتدائية تتبع وزارتي المعارف المستعمرات الإيطالية، مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، بمنهج يشمل اللغتين العربية والإيطالية، مع مبادئ الحساب، ومعلومات أولية في الزراعة والتاريخ الإيطالي والإفريقي، ومبادئ في الصحة والتربية البدنية، وقليل من المعلومات الدينية، يتولى التدريس فيها معلمون إيطاليون ما عدا اللغة العربية والدين فمعلم عربي[٦]، ولما انصرف الأهالي عن المدارس الإيطالية لصالح الكتاتيب والزوايا؛ سعى الاحتلال بمرسوم جديد سنة 1915 للسيطرة على الكتاتيب، وتنظيمها، وصرف مكافآت مالية للفقهاء من الأوقاف وخزينة المستعمرة، تحت

٥) رأفت غنيمي الشيخ تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، بنغازي، دار التنمية للنشر والتوزيع، 1972، 152
٦) نفسه 189

شروط منها: إضافة مقررات في الرياضيات إلى المقررات الشرعية واللغة العربية[٧].

ثم استمر في تأسيس بعض المدارس، مع جعل حظ أوفر للتدريس باللغة العربية، وبخاصة مع اعتراف إيطاليا بالجمهورية الطرابلسية، وبالإمارة السنوسية 1919، حيث كان بعض البراح للتعليم العربي القائم في أغلبه على العلوم الشرعية واللغوية، إضافة إلى المدارس الإيطالية الصرفة، والمدارس اليهودية، ومدارس البعثات التبشيرية الكاثوليكية[٨]، وفي سنة 1935 صدر مرسوم ملكي إيطالي بإنشاء المدرسة الإسلامية العليا بطرابلس، وابتدأت 1936، لكنها أغلقت في 1942 لظروف الحرب العالمية الثانية، وعزوف الليبيين عن الانخراط فيها، هذه المدرسة احتوت على قسمين إعدادي وثانوي تدرس العلوم اللغوية والشرعية، إضافة إلى اللغة الإيطالية، والتاريخ، والجغرافيا، والرياضيات، ومبادئ العلوم والصحة[٩].

وفي عهد الوصاية لم يكد يحدث تغيير كبير على الوضع في بادئ الأمر، باستثناء ما كان من ضم فزان التي كانت تحت الوصاية الفرنسية إلى نظام فرنسا التعليمي في الجزائر وتونس، ثم قررت الإدارة البريطانية تطبيق نظام التعليم المصري في برقة وتطبيق نظام التعليم الفلسطيني، ثم نظام التعليم السوداني في طرابلس؛ لكن لرفض الوطنيين التفرقة بين الإقليمين فقد تم إقرار المنهج المصري فيهما[١٠].

كل هذا في المدارس العصرية التي كان من مقرراتها مادة التربية الإسلامية، أما نظام التعليم الديني فقد بقي في أغلبه في مراكزه ومركزه المعتاد، حتى بداية عصر الاستقلال، فأنشئت بعض المعاهد الأزهرية التي تطبق النظام الأزهري، أو ما يقاربه، من نحو معهد أحمد باشا في طرابلس، المعهد الأسمري في زليتن، ومعهد القويري الديني بمصراتة، واعتماد الابتدائية والثانوية الأزهرية.

يشار إلى أن ليبيا وبخاصة مشرقها شهدت في أواسط القرن التاسع عشر دعوة محمد بن علي السنوسي الإصلاحية؛ التي كان الاهتمام بالعلم أحد ركائزها، فقد أقيمت الزوايا العلمية في أنحاء من البلاد، ونشرت العلوم الشرعية والسلوكية؛ ابتداء من الزاوية البيضاء 1841م، ثم المعهد الديني 1952م، ثم جامعة الإمام محمد بن علي السنوسي 1961، إضافة إلى معاهد البعوث التي تهتم بالوافدين، ومعاهد القراءات، وبفضل هذه المؤسسات انتشرت الكفاءات الشرعية معلمين، ووعاظا، ومرشدين، في أرجاء ليبيا.

٧) نفسه 190
٨) نفسه 210
٩) نفسه 245
١٠) نفسه 277

ومع تغيير 1969 واعتلاء العسكر سدة الحكم، بدأوا تطبيق مفاهيمهم المختلة تجاه الدين الإسلامي؛ وتضييقهم على التعليم الديني، وتدخلهم الغاشم فيه، حتى وصل إلى قفل التعليم الجامعي الديني 1977، ثم قفل الثانويات الدينية 1986، ونشر دعايات مغلوطة عن التراث الإسلامي، ووصمه بأنه كتب رجعية صفراء، والاستهزاء بحملة العلوم الشرعية، بل واضطهادهم؛ فانحسر التعليم الديني، واقتصر على الكتاتيب القرآنية، وبعض الدروس الخاصة لبعض العلماء في بيوتهم، أو مقررات بسيطة تدرس في أقسام اللغة العربية، واستمر هذا ما يقارب السنوات العشر، ونتيجة للضغط الشعبي اضطر النظام آنذاك إل فتح التعليم الديني من جديد، بفتح ثانويات شرعية 1995، بعدد لا يتجاوز السبعة على مستوى البلاد آنذاك، وأقسام في الجامعة الأسمرية 1996م، ثم توالت بعض أقسام الدراسات الإسلامية في كليات الآداب والتربية في جامعات طرابلس والزاوية وبنغازي ومصراتة، حتى توسعت بعد انبلاج ثورة السابع عشر من فبراير بإرجاع جامعة السنوسي، وإنشاء كليات شرعية وأقسام الدراسات الإسلامية، وافتتاح ثانويات شرعية جديدة.

المبحث الثاني: واقع التعليم الديني في ليبيا:

اكتسب التعليم الديني زخما لا بأس به بعد ثورة 2011، فقد افتتحت العديد من المدارس الدينية بشقيها الأساسي والثانوي، وبعض الكليات الشرعية، وكان التوسع في أقسام الدراسات الإسلامية والعلوم الشرعية على مستوى الجامعات الليبية، وما أمكنني الحصول عليه من المعلومات كالتالي

أولا: المؤسسات التي تتبع وزارتي التعليم:

- جامعات إسلامية تشمل على كليات تختص بالتعليم الديني، وكليات أخرى كالطب والهندسة والاقتصاد وغيرها: جامعة واحدة
- جامعات إسلامية اختصت بالعلوم الشرعية واللغوية والحضارة والفلسفة الإسلامية: جامعة واحدة
- كليات شرعية تنضوي تحت جامعة إسلامية 13 كلية
- كليات شرعية في جامعات عامة 9 كليات
- أقسام الدراسات الشرعية (الإسلامية) المنضوية تحت كليات: 83 قسم في مختلف التخصصات
- أقسام الدراسات الإسلامية في كليات الآداب والتربية بمختلف الجامعات 46 قسما

- أقسام اللغة العربية والدراسات الإسلامية 3 أقسام[11]

مجموع الأقسام الشرعية العامة أو المتخصصة 129 ولم أتناول أقسام الشريعة في كليات القانون والحقوق

- أما مراحل الدراسات العليا من ماجستير ففي عدد لا بأس به من الأقسام التخصصية، وأقسام الدراسات الإسلامية، منها في أكاديمية الدراسات العليا جامعة طرابلس والأسمرية ومصراتة والسنوسي وبنغازي والزاوية والزيتونة، وبرامج الدكتوراه بصورة أقل، وما تحصلت عليه من معلومات غير واف، لندرة الاحصائيات وغياب المعلومات
- المدارس الشرعية بعضها ثانوي وبعضها فيه الشق الثاني من التعليم الأساسي: نيف وعشرون مدرسة[12].

أما المقررات الجامعية فتختلف باختلاف الأقسام التخصصية، وإن تشابهت مواد كل تخصص، فمثلا تتشابه مقررات أقسام الدراسات الإسلامية: الفقه وأصوله، العقيدة، التفسير أصوله، الحديث وبعض علومه، آيات الأحكام، أحاديث الأحكام، سيرة، فقه مقارن، مقارنة أديان، قواعد فقهية، وبعض علوم اللغة، وتتمايز بعض الأقسام في إضافة مواد من نحو علوم تربوية، وتيارات فكرية، وقضايا معاصرة، ويظهر في هذه الأقسام جليا اعتماد المقررات التقليدية، مع كتب تراثية معينة.

وتتقارب مقررات أقسام أصول الدين، وكذلك أقسام الشريعة، وأقسام الشريعة والقانون، وأقسام القراءات، وأقسام الاقتصاد الإسلامي، مع بعض التميز في مقررات معينة تختلف باختلاف الأقسام.

ويظهر التخصص في أدق صوره في الكليات التابعة للجامعتين الإسلاميتين، كقسم العقيدة والفكر في كلية أصول الدين بالجامعة الأسمرية، وقد أعجبت بمقرراته التي تواكب كثيرا الواقع والقضايا المعاصرة، وإن لم أطلع على توصيف المقررات.

أما مقررات التعليم الديني في الشق الثاني من المرحلة الأساسية فتحتوي على سور وآيات من القرآن الكريم حفظا وتفسيرا، والحديث الشريف والفقه، والعقيدة، والسيرة، والقراءة والنصوص والإملاء، والرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية،

١١) للأسف لا توجد إحصائيات رسمية تبين هذه الأعداد، وما ذكرته هنا بجهد شخصي واتصالات خاصة بمن أمكنني التواصل معه، أما المواقع الالكترونية لأغلب المؤسسات التعليمية عندنا فمهملة، ولا تكاد تتحصل على معلومة حديثة، وإن أردت معرفة المقررات ففي كثير من الأحيان أقلب صفحات المؤسسة في الفيس لعلي أظفر بذكر المقررات في جداول الامتحانات المنشورة في الصفحات، أما توصيف المقررات فهو أعز من عنقاء مُغرِب.

١٢) لم أستطع الحصول على عدد دقيق رغم طلبي التواصل مع وزارة التعليم، ولا تسألني عن عدد الطلبة فهذا متعذر جدا ولا توجد أي إحصائيات منشورة سواء في التعليم العام أو التعليم العالي، بل إن خانة طلبة التعليم الديني في إحصائيات الوزارة ---- هكذا !!!

والحاسوب، والتاريخ، والجغرافيا، والتربية البدنية، والمكتبة. وفي المرحلة الثانوية فالمواد نفسها، مع حذف الرياضيات والعلوم، بزيادة في المادة العلمية والتوسع فيها[١٣] وبالنسبة للقرارات المنظمة لعمل مؤسسات التعليم الديني الجامعية فلا تختلف فيما رأيت عن غيرها من التخصصات المدنية

أما التعليم الديني في المدارس فقد صدرت بعض القوانين والقرارات التي تنظم آلياته، من مثل القانون رقم 3 لسنة 2015، الذي ينص على أن التعليم الديني ركن أساس في نظام التعليم في الدولة الليبية، ويكون عاما في جميع المراحل التعليمية (أي في التعليم الأساسي والثانوي)، واستحداث إدارة تنظم شؤون التعليم الديني بوزارة التربية والتعليم، وتعتمد مواد من نحو: حفظ القرآن الكريم، ومبادئ الشريعة الإسلامية، والعلوم اللغوية، إلى جانب بعض المواد العامة، ومدة الدراسة فيها تضاهي المدارس العامة من حيث عدد السنوات، وتشكل لجان وفق هذا القانون لإعداد المناهج وتنظيم سير العملية التعليمية فيها، وصدر قرار الحكومة رقم 307 في مايو 2023، وحددت فيه اختصاصات إدارة التعليم الديني، من حيث اقتراح البرامج الكفيلة بنشر التعليم الديني وتطويره، وإعداد الدراسات والبرامج والضوابط للدراسة وقبول الطلاب، وما ينظم عملية التفتيش التربوي بالإدارة وتوفير الكتب، وإعداد الإحصائيات.

ثانيا: مؤسسات لا تتبع وزارتي التعليم رسميا وهي نوعان:

- مؤسسات خاصة تلتزم بضوابط وزارتي التعليم: وهي المدارس والجامعات الخاصة
- مؤسسات أخرى لها طابع خاص:
  - تتبع دار الإفتاء
  - تتبع هيأة الأوقاف
  - كلية الدعوة الإسلامية التابعة لجمعية الدعوة الإسلامية (مقتصرة على قبول الطلبة الوافدين لدراسة العلوم الشرعية واللغة العربية في ليبيا من غير الجنسية الليبية)

ولا أشمل بدراستي مراكز تحفيظ القرآن الكريم، وتعليم بعض علومه، فهي منتشرة بكثرة في أغلب القرى والمدن، ومتخصصة في تحفيظ القرآن الكريم، وتعليم أحكام تلاوته، وكذلك لا أتطرق إلى الحلق الحرة في المساجد والزوايا والمقرات الخاصة، وما يُدرّس فيها من علوم اختيارية توافقية بين الشيخ وتلاميذه.

١٣) حسب الخطة الدراسية المعتمدة من وزارة التعليم لهذا العام 2023-2024

ثالثا: مواد التربية الإسلامية في التعليم العام ومادة الثقافة الإسلامية في أغلب التخصصات العامة في التعليم العالي:

- تعتبر مادة التربية الإسلامية مكونا رئيسا في منهج التعليم العام في شقيه الأساسي والثانوي، وتتراوح بين حصتين وثلاث حصص أسبوعيا، تتناول دراسة آيات من القرآن الكريم حفظا وتفسيرا، وكذلك بعض الأحاديث في مواضيع تتعلق بالسلوك في الأغلب، وبعض أحكام العقيدة والعبادات والسيرة والتهذيب والأخلاق، ولا تعتني بأحكام الحياة العامة، كمثل المعاملات المالية الحلال والحرام منها، ولا الشأن العام من اقتصاد وسياسة شرعية واجتماع، ولا الفلسفة العامة لأحكام الشريعة ونظرتها للكون والإنسان والحياة، وكأن ما يدرس يتعلق بالشأن الفردي للمسلم، ولا علاقة للإسلام بشؤون الحياة.
- يُدْرس من ضمن مادة القراءة والمطالعة بعض النصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف، مع بعض المواضيع التي لها تعلق بالجانب الديني كالسلوك والأخلاق.
- مادة الثقافة الإسلامية لها حصة في مقررات التعليم الجامعي، في معظم الأحيان لا تزيد عن وحدتين (ساعتين) في سنوات الدراسة جمعاء، وهي تتبع إشرافا وأداء أحد أقسام الدراسات الإسلامية بالجامعة، والمادة العلمية المقررة فيها تختلف باختلاف القائمين على تدريس المادة، فبعض الأقسام حددت مقررات ثابتة لتدريسها في كل التخصصات، وأحيانا يُترك تحديد المقرر إلى عضو هيئة التدريس القائم بها، فيقرر ما الذي يتناوله في مادته.

وقد اطلعت على بعض مفردات المقرر في بعض الكليات فرأيته بعضه يهتم بالعقيدة، وآخر يُغلّب جانب العبادات، وآخر السلوك والأخلاق، وكثيرا من مقررات هذه المادة لا ترتبط بتخصص الكلية أو القسم الذي تُدرّس هذه المادة فيه.

المبحث الثالث: التحديات والصعوبات التي تعترض مسيرة التعليم الديني في ليبيا

تعثرت -ولا زال- مسيرة التعليم الديني في ليبيا، رسميا ووظيفيا، إذ يقم التعليم الديني بالدور المراد منه، لا في وظيفته ولا في مخرجاته، ولعل ذلك يعود إلى معوقات وتحديات تعترض مسيرته، وسأحاول أن أجمل ما رأيت أنها من هذا الصنف في النقاط التالية[١٤]:

- في جانب المعلم وعضو هيئة التدريس (وأسميه كما ينادونه عرفا: الأستاذ

١٤) كثيرما أذكره في هذا المبحث لا يقتصر على التعليم الديني، بل هو عام تقريبا في أنماط التعليم ومؤسساته في ليبيا

فيشمل الاثنين):

- غياب المعيارية في قبول الأستاذ، وجعل مؤهلاته العلمية في التخصص المراد التحاقه به هي الأساس، ولذا تجد اختبار المقابلة لشغل الوظيفة -هذا إن أُجري له اختبار- مركّزا على سعة معلوماته في تخصصه، ولا يتطرق السؤال عن ثقافته العامة وأدائه التربوي، أو علاقة علمه بغيره من العلوم، وموقعه من ضمن منظومة العلوم الشرعية، بل وحتى الإنسانية والتطبيقية، فلذا تجد الكثير من الأساتذة بارعا في تخصصه، محيطا بدقائقه، لكنه قد يخطئ في قراءة آية قرآنية، أو إعراب حديث أو بيت شعر.
- ضعف أداء الأستاذ، إما لضعفه علميا، وهذا أمر صار واضحا في كثير ممن يحملون شهادات دنيا وعليا، وفي جميع التخصصات، وإما أساتذة صار همهم الوظيفة للتكسب على حساب رسالة العلم وإتقان العمل، وهذا حدث مؤخرا من دخول عناصر تدريسية متطفلة على العلوم الدينية، وقديما انتقد أبو حامد الغزالي ضعف العمل بالعلم ووصف علماء عصره بـ» المترسمين بالعلم» لا العلماء، راجعا ذلك إلى أن مقاصدهم في طلب العلم لم تكن شريفة، مع أن منهم من ناحية صنعة الفتوى والتأليف والإرشاد والتعلم متوفرة لديهم،[١٥]، هذا في عصره، أما في عصرنا قد تفقد الصفتان: العلم وروح العلم، ولم تبق إلا الرتب والألقاب، في خواء علمي عند المعطي والمتلقي، فنتج جيل ضعيف علميا، غائب روحيا، بل صرح بعض المراقبين للتعليم الديني: إنا لا نخرّج علماء ولا بحّاثا، بل موظفين لسد حاجة البلاد من الوعاظ والمعلمين، وصار كثير من الأساتذة الجامعيين يعتبرون أنفسهم باعة للعلم موظفين، فاشتد التنافس والتحاسد والتباغض بينهم، كالذي يكون بين أهل الصنعة الواحدة، وقد يتعدونهم إلى المنافسة على الدروس الإضافية، والتنقل بين اللجان والمؤسسات والكليات، وبيع الكتب لطلابهم، فقلت هيبتهم، وضاع احترامهم.
- غياب المهارات التدريسية، فأغلب أعضاء هيآت التدريس بالجامعات، وحتى بعض المعلمين من غير خريجي كليات التربية لم يتلقوا معارف تربوية في علم النفس التعليمي، ولا في طرق التدريس، ولا الوسائل التعليمية، ولا إعداد المناهج تربويا، فتجد أغلب الدروس تكون بطريقة الإلقاء والمحاضرة والتلقين، فيغيب عنصر التفاعل الطلابي.
- التخلف في معرفة استخدام الأدوات الحديثة من الحاسوب وبعض برامجه، فتجد الأستاذ لا يحسن البحث واستخراج المعلومات وتنسيقها، بل بعضهم لا

١٥) وهو ما دفعه إلى تأليف كتابه إحياء علوم الدين يركز فيه على الجانب الروحي للشعائر والعبادات، انظر: أبو حامد محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، بيروت، دار المعرفة، 49/1.

يحسن حتى الطباعة، ويستنكف عن دخول دورات تدريبية في التعامل مع هذه الأدوات، فينعكس هذا سلبا على متابعته للتطور العلمي في مادته، ويبقى يدرس مادته العلمية على ما وجدها في الكتاب المقرر، أو بعض المصادر القريبة منه.

- جمود كثير من أعضاء الأساتذة على معارفهم التي اكتسبوها قبل نيلهم الشهادة العلمية، فلا مشاركة في مؤتمرات ولا ندوات، ولا بحوث تُنشر، وإن نشرت فلأجل الترقية، وكثير منها بحوث باهتة، لا تخدم تخصصه العلمي، ولا تضيف جديدا، والأصل في الأستاذ وخاصة الجامعي ألا يفتر عن البحث والاستفادة والإفادة.
- الحواجز بين الأساتذة وطلابهم، وفقدان تشجيع الحوار والنقد وغرسهما في نفوس الطلاب، فأدى إلى طمس المواهب والإمكانيات الإبداعية.

- في جانب الطالب:

- قلة إقبال الطلبة على التخصصات الشرعية، ففي الجانب التعليم قبل الجامعي ندرة المدارس الشرعية، حتى إنها على مستوى الدولة لا تتجاوز العشرين إلا بقليل، يرتادها مئات الطلبة في دولة يزيد طلبتها في التعليم العام على المليونين،[١٦]، وكذلك في أقسام الدراسات الشرعية لا يتجاوز عدد الطلبة في بعضها في سنوات الدراسة كلها الثلاثين.
- ضعف المستوى العلمي للطلبة المتقدمين، إما لمعدلات نجاحهم في شهادة الثانوية العامة، وإما لبعدهم عن مجال الدراسات الإسلامية، إذ أن أغلبهم من حملة الشهادة الثانوية القسم الأدبي، ولا يتجاوز عدد الملتحقين بالدراسات الإسلامية من حملة الشهادة الثانوية الدينية 10٪،[١٧] فغيرهم سيبدأون تحصيلهم في العلوم الدينية من الصفر تقريبا، فانظر هذا الكم من المواد الذي سيتلقونه في هذا الزمن؛ أربع سنوات!!
- ضيق مجالات العمل لمخرجات التعليم الديني سبب في عزوف كثير من الأهل وأبنائهم عن الالتحاق بالكليات والأقسام الشرعية؛ وبالتالي ضعف إقبال أذكياء الطلبة وأصحاب التقادير العالية على الالتحاق بالتعليم الديني بجميع مستوياته.
- ضعف المستوى العلمي للخريجين، والانفصام بين العلم الذي درسه وسلوكه، وضعف الالتزام الديني، الذي الأصل فيه أن يكون متجسدا في خريج التعليم الديني.

---

١٦) جاء في إحصائية وزارة التعليم المنشورة في موقعها أن عدد طلبة التعليم الأساسي حتى تاريخ 31,05,2022 وهي أحدث إحصائية منشورة حتى إعداد هذه الدراسة هو 1774614، منهم في التعليم الديني ---- هكذا بدون أرقام!! أما أعداد طلبة التعليم الثانوي في نفس التاريخ أولى ثانوي 108237، القسم الأدبي 36870، القسم العلمي 172094، التعليم الديني 21، وأنا متأكد أن إحصائياتهم مغلوطة في التعليم الديني، ولم أفهم حشر «أولى ثانوي» في هذه الإحصائيات، مما يدل على لا مبالاة إدارتنا بالإحصائيات، وبالتعليم الديني خصوصا https://moe.gov.ly/%d8%a7%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8%aa/

١٧) كما ذكرت آنفا عدد طلبة التعليم الديني بضعة مئات على مستوى الدولة، فلا يغطي الأقسام الشرعية التي تناهز المائة والثلاثين، إضافة إلى كليات القانون والآداب والتربية التي يمكن أن يلتحق بها حاملو الشهادة الثانوية الدينية

- في جانب المناهج العلمية والتدريسية:

- بُعد المناهج الدراسية عن التطوير، والتزام التلقين والحفظ لجزئيات من المادة العلمية، بل إن الدرس الديني اليوم لم يتمكن من التخلص من الأمثلة التي أوردها الفقهاء في عصرهم، وتناسب واقعهم، ولم يستطع إبداع أمثلة حديثة في الإجارة، والبيوع، والوقف، والقياس ،والمصالح، وغيرها، وإغفال التعريج عن المخترعات الحديثة التي وضحت كثيرا مما التبس على الفقهاء السابقين؛ من نحو مكث الجنين، والفرق بين دم الحيض والاستحاضة، واستهلال الجنين صارخا للدلالة على حياته، وغيرها، فأخذنا من السابقين أمثلة عصورهم، ولم نقتد بهم في اعتبار أمثلة عصرنا، وأختصر ذلك كله في «حضور المعرفة وغياب القدرة على بنائها».
- طرق التدريس التي تتخذ شكلا واحدا تقريبا في أغلب المقررات الشرعية، والتي ترتكز على قراءة النص، وشرح مفرداته، واستخراج مضمونه، وتحليل عناصره، ثم تقويم الحفظ والفهم باستظهار ما قيل بأسئلة مباشرة، أو في نهاية الوعاء الزمني للمادة، وأفضل الطلبة من استظهر حرفيا ما قيل وكتب، وهذا فيه جناية على فهم الطالب وقدراته التي يراد بها تمكنه من استثمار النص في مواقف أخرى خارج ما قيل له، أو نقل آثار النص إلى سلوكه، ومن ثم إلى من حوله.
- مادة التربية الإسلامية تفتقر إلى جوانب أخرى يجب تنميتها في الطالب أيا كان تخصصه مستقبلا، فغرس القيم الإسلامية ونظرة الإسلام إلى الكون والإنسان والحياة حقيق بها أن تكون متعمقة في وجدانه، تحقق له هويته الإسلامية، فلا يكفي إعطاءُ كَمّ من معلومات يستظهرها الطالب ولا تؤثر في سلوكه، أو لا تحقق الغاية من وجوده في حياته مسلماً.
- مادة الثقافة الإسلامية هي مقررات تدرّس لغير التخصصات الشرعية، الأصل أن تكون مواكبة لمفهوم الإسلام لذلك التخصص، باعتبار أن الإسلام دين شامل لكل مناحي الحياة، فمثلا في كليات الاقتصاد تعطى فكرة عن مبادئ الاقتصاد في الإسلام، ومبدأ الحلال والحرام في الأموال، وضوابط المشروع والممنوع في المعاملات المالية والاستثمار والتمويل وغيرها، ومثلها في كليات الحقوق والطب، وحتى كليات الهندسة والفنون.

وأيضا من مشكلات مقرر الثقافة الإسلامية ترك تحديد مادتها العلمية إلى أستاذ المادة، وما يرتضيه من أولوياتها، وفي أحسن الأحوال يحدد تلك المعارف قسم الدراسات الإسلامية، وهي في الأغلب وحدتان (ساعتان) في المسيرة التعليمة ذات السنوات الأربع، كل هذا في غياب الأهداف، وانعدام التنسيق، وضبابية الرؤية، وخفاء الرسالة.

- الكم الهائل من المعلومات التي تدرّس حاليا في كثير من المقررات تحتاج وعاء زمنيا طويلا لا تكفيه الساعات المحددة، وأذكر أنني أسندت إليّ مادة فقه العبادات لأحد الأقسام الشرعية، وكان يفترض أن تدرس فيها أبواب الطهارة، والصلاة، والصوم، والحج، والأيمان، والنذور، والجهاد، وأحكام التذكية والصيد، كل هذا الكم في فصل واحد فيما لا يجاوز 26 ساعة.
- فيما يتعلق بأقسام الاقتصاد الإسلامي التابعة للكليات الشرعية، بالاطلاع على مناهجها وجدت أنها كم كبير مختلط من العلوم الاقتصادية والقانونية الحديثة، مع بعض المقررات في اللغة العربية والإنجليزية والتربوية، ومقررات في الفقه الإسلامي، وصلت في أحد الأقسام إلى 51 مادة، وبعض المواد يشكل علما قائما بنفسه أو جزئية كبيرة فيه، وحيث إن الوعاء الزمني وقدرات الطالب أن يبحث أو يُلقن هذا الكم؛ قاصرة على تحقيق المراد يكتفى بجزئيات أو معارف مبسطة عن تلك المادة، فيخرج الطالب لا هو متخصص في الاقتصاد، وصاحب ثقافة إسلامية، ومعرفة بمبادئ الإسلام في الجانب الاقتصادي، ولا هو متخصص في الشريعة وله إلمام ببعض جزئيات العلوم الاقتصادية، ناهيك أن المطلوب تأهيله ليقود عمليات الاقتصاد الإسلامي التي لا زالت متعثرة في بلادنا، أو بتعبير آخر في بداياتها.
- البعد عن المعرفة البحثية، وبدل أن يُكلف الطالب بالبحث عن المعرفة من خلال مصادر المادة، صار بعض الأساتذة يستعيضون عن المصادر والكتب في بعض المواد بـ «مَلَازِم» وهي ورقات قليلة يُركّز فيها المقرر يمتحن فيها الطالب ويسجل أن اجتاز المقرر بنجاح، فيخرج الطالب وقد أخذ فكرة عن المقرر ولم يغص في مسائله إلا قليلا، وقد أخذ قشور العلم، مع غياب فلسفة العلوم الشرعية، فإذا ما سألت أحد خريجي الكليات الشرعية عن الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي أو السياسي في الإسلام، أو نظام الأسرة أو نظم التربية ألا يحير جوابا، ويعيا خطابا، مع أنه قد فرغ توا من دراسته في أربع سنوات من التخصص الشرعي.
- الاهتمام بالمذاهب الفكرية القديمة التي لا يوجد من يعتنق بعضها الآن على حساب التعرف على الواقع وتياراته الفكرية الإلحادية وغيرها، والأديان وأسسها، والاستشراق وماله وما عليه، والتغريب، وهذا من خلال ملاحظة مقررات كثير من أقسام العلوم الشرعية، وأستثني من ذلك أقسام الفكر والعقيدة، وأقسام الفلسفة الإسلامية.
- اغفال مواد التزكية والروحانيات، والتركيز على المعرفة المجردة عن المعاني والمقاصد، مع أن الأصل ربط الحكم بمقصده وحكمته، فينتج لنا في أحسن الأحول من حصل على المعرفة، مفرّغة عن معانيها، وهل الإسلام إلا شعائر تُطبق

ومعانٍ تستفاد؟! وكذا أدب طلب العلم وأدائه.[١٨]

- قلة الاهتمام باللغة الأجنبية، فكما يفتقدها أغلب أعضاء هيآت التدريس تفتقدها المناهج، فتجدها في أقل درجاتها، في الثانويات الشرعية وأسوأ من ذلك في مقرراتها في الأقسام الجامعية الشرعية، ومنهج اللغة الإنجليزية فيها مجموعة من القواعد والأمثلة، كثير منه مما دُرس في التعليم الأساسي، وفي أحسن الأحوال مصطلحات يستظهرها الطالب لأجل الامتحان.
- استحضار جانب القدسية على عامة علوم الشريعة، فتجد المتعلم لا يفرق بين نص من الوحي يستحق النظر والتفسير، واختلفت فيه الأفهام، وبين نص ارتضاه المنهج يعكس اجتهاد عالم أو مدرسة علمية في التعامل مع النص، مع إغفال جانب الثبات والحق في نص الوحي، والخطأ والصواب في فهم النص.
- تهدف الدراسات العليا إلى تكوين العالم القادر على التمييز، والتصنيف، والتحليل والتركيب، والتعليق، والمقارنة، والتجديد، والترجيح، إلى غير ذلك من المهارات المعرفية.

لكن الناظر إلى الدراسات العليا -وخاصة هنا فيما يتعلق بالمجال الديني- يجدها تجميعا لبعض المعارف، أو اجترارا لها وتنسيقها وإظهارها بصورة لا تختلف عن سابقتها إلا بالشكل، دون إبداع أو تجديد، أو ربط بالواقع، ويضاف إليها ضعف الملكية البحثية للطالب، مع إفلاس المشرف المعرفي والمهاري، فينتج كمٌّ معرفي هزيل لا قيمة له ولا معنى.

وأحيانا تكون تحقيقا تراثيا، وهو جميل في إظهار كنوز الماضي إن كانت ذات قيمة عالية واقتصر عليها، ولكن ما يظهر أن كثيرا من التحقيق هو لمصنفات لا تضيف معرفة جديدة في بابها، وكثير من المتخصصين يرون أن التحقيق عمل ينبغي أن يكون خارج العمل الأكاديمي.

وأيضا في مرحلة ما بعد التعليم الجامعي يقع إشكال يتمثل في أن كل مؤسسة تضع ما تراه مناسبا من مواد ومناهج، وفق معايير أحيانا لا تبدو محددة مكتوبة متفق عليها سلفاً، وإنما معايير موهومة في أذهان أعضاء القسم، أو الكلية لا يفصحون عنها حديثا، أو لا يضعونها تحت أهداف معلومة، كل ذلك تحت ذريعة حرية المؤسسة في مفردات ومستويات المنهاج المقرر، وقد بدا لي ذلك واضحا في اختلافات عدة بين شعب الدراسات العليا في الأقسام المعتمدة للدراسات العليا، حتى أن بعضها لا تجد لها تفسيرا إلا أنها مفصلة على الأساتذة وتخصصاتهم للإفادة المالية من ذلك.

١٨) صنف الأوائل في ذلك مصنفات عديدة منها: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي الأندلسي، وأدب العالم والمتعلم لبدر الدين ابن جماعة، وكتاب المعلمين لمحمد بن سحنون وغيرهم.

- في جانب المؤسسة والإدارة التعليمية:

- العشوائية وغياب الأهداف في افتتاح أقسام الدراسات الإسلامية، وهو مصاحب لكثرة افتتاح الجامعات المناطقية والكليات الجهوية، وهذا ما شهدناه من توسع في افتتاح هذه المؤسسات مؤخرا على حساب الإمكانيات المادية والمعرفية والجودة.
- قلة الإمكانيات المادية اللزمة للدراسة والبحوث، وهذا عام في جميع التخصصات فلا مكتبات مناسبة، بل ولا مرافق وقاعات تلائم العملية التعليمية، ولا معامل وأدوات، والمراكز البحثية التي تتبع بعض الجامعات ليس لها من البحث العلمي إلا الاسم، فالإنفاق على البحث العلمي يكاد يكون معدوما.
- اهتمام المسؤولين بالتعليم الديني ضعيف بل لا يكاد يوجد، وكم عانى القائمون على التعليم الديني والمتعاطفون معه من سلبية لسنوات حتى نالوا بعض الاعتبار، ولا أدل على ذلك من إهمال خريجي هذا المجال، وإبعادهم عن تولي المسؤوليات، فما سمعنا أحدا ممن يحملون المؤهلات الدينية صار وزيرا –فيما عدا وزارة الأوقاف– أو سفيرا أو رئيس مجلس بلدي، بله أن يكون رئيس الدولة أو رئيس مجلس وزراءها، أو أي منصب رفيع، أو حتى له نصيب أو مقعد في اللجان الاستشارية العامة أو الاستراتيجية، فاقتصرت مخرجات التعليم الديني في المدرسين لمادة التربية الإسلامية، أو عاملين في دائرة الأوقاف وشؤون المساجد، وبقلة في مجال القضاء.
- غياب حرية البحث العلمي، وتقييد الباحث بما يراه أولو الأمر من الثوابت والمقدسات، أو المحرم الولوج فيها، وهذا وإن كان واضحا في العهد المباد إلا أن بقاياه وتأثيراتها لازالت، وأحيانا تأخذ أشكال الخشية من بعض الأجسام المسيطرة في المناطق، أو حتى على مستوى الدولة.
- عدم الاستفادة من البحوث والندوات والمؤتمرات وتوصياتها، فتبقى تلك النتائج حبيسة إضباراتها وأرففها، فلا هي نُشرت، ولا القائمون على شؤون التعليم أداروا لها بالاً، وكم من رسائل ماجستير ودكتوراه سواء عُملت في الداخل أو في الخارج من قبل المبتعثين لازال يعلوها الغبار، ويطمسها النسيان أو التناسي.
- النظرة الإعلامية إلى المتخصصين في المجال الديني، والتي تعدتها بعدواها إلى المجتمع، وتكمن في أن المتخصص في المجال الديني هو رجل بسيط يعيش في أحقاب ماضية، مجاله المسجد والإمامة وخطب الجمعة، ووصل أحيانا إلى الاستهزاء به وبلغته، فأدى إلى التندر بالفصيح، وإهمال العربية في وسائل الاتصال والمعلوماتية، والانتقاص من أهل العلوم الشرعية.
- ومما يتعرض التعليم الديني في بلادنا ما يراد بالتعليم الديني من التهميش أو

التطويع لتوجهات القوى العظمى عالميا، ووكلاؤها محليا، وهذا ليس في بلادنا فقط، وإنما هي موجة عالمية، تحت ذريعة تجفيف منابع الإرهاب الإسلامي، ونشر الفكر المدجّن، والتدخل في المقررات، وتسليط الإعلام، وبث الشبهات، وصرف الناس بكل الوسائل عن الاعتداد به بله الالتحاق بمؤسساته.

- الانتكاسات التي تعرض لها التعليم الديني في بلادنا في نصف قرن مضى، كما أوضحته في الحديث عن تاريخ التعليم الديني في ليبيا، فقد خضع هذا النوع من التعليم لأفكار وتوجهات النظام السابق ورؤاه في القضايا الإسلامية، وتعرض لمؤثرات سياسية حاولت استعماله، وتشويه ما خالف توجهاته تارة برمي منتسبيه بالزندقة، ومناهجه بالكتب الصفراء، ثم أغلاق مؤسساته لفترة تناهز العشر السنوات، وإعادته بصورة باهتة منفّرة، وحتى بعد الثورة لم يلق الاهتمام المناسب.
- غلاء الكتب والافتقار إلى المكتبات، سواء داخل المؤسسات التعليمية وحتى المكتبات العامة، ورجوع أغلب الطلبة والباحثين إلى المكتبات الالكترونية.
- تزخر أغلب الكليات الشرعية والكليات والجامعات التي تتبعها أقسام الدراسات الإسلامية بعشرات المجلات العلمية المحكمة، وتنشر فيها بحوث أعضاء هيآت التدريس، ولكنها تبقى في الظل، لا يؤبه لها إلا عند الترقيات، وتفتقدها أرفف المكتبات العامة والجامعية والتجارية، كما أن أغلب ماينشر فيها غير ذي قيمة علمية معتبرة، ولا تكاد تضفي إلى المعرفة في جوانبها جديدا.
- اضطراب المؤسسات التعليمية الخاصة، وبالأخص سيطرة بعض التيارات الفكرية التي تحمل أيدلوجيات وبرامج (أجندات) وافدة تريد أن يكون لها موضع قدم في البلاد، لخدمة مصالح خاصة محلية أو وراء الحدود، بل بلغ من تغول بعض هذه التيارات الفكرية والسياسية أحيانا وضعف الدولة في بسط سيطرتها أن أنشأت كليات وأقساما مناظرة داخل الجامعة الواحدة، في أمثلة لا تخفى على كل متتبع للشأن الليبي.
- غياب التنسيق بين وزارة التربية التعليم؛ ممثلة في إدارة التعليم الديني ووزارة التعليم العالي؛ ممثلة في مؤسساتها التعليمية الشرعية؛ لتحقيق التكامل بين مدخلات التعليم العالي، وأعني الثانوية الدينية ومؤسسات التعليم العالي، وأيضا غياب التنسيق بين الكليات الشرعية والأقسام المناظرة ،وهي الدراسات الشرعية في كليات الآداب والتربية والقانون، فلم يحدث إلى تاريخ هذه الدراسة أن التقى مسؤولو المؤسسات العلمية ذات التخصص الواحد في الجامعات الليبية للتنسيق والتشاور، بل لا يوجد تنسيق بين الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة، ناهيك عن التنسيق مع مؤسسات خارج البلاد للإفادة والاستفادة.

- غياب قاعدة البيانات بين الجامعات والمراكز البحثية، حتى في تبادل الرسائل والأطروحات والمنشورات، بل وصل الأمر أن تقيم بعض الكليات أو الجامعات ندوات أو ورش عمل أو مؤتمرات ولا يصل خبرها إلى جامعات أخرى داخل البلاد.

المبحث الرابع: توصيات وحلول يمكن أن تساعد على النهوض بمسيرة التعليم الديني

بعد استعراض معوقات مسيرة التعليم الديني بالبلاد، وتشخيص بعض أمراضه، ووصف واقعه، أذكر بعض التوصيات التي أراها تنهض بهذا الجانب المهم من التعليم، والذي ينبغي أن يشارك فيه المسؤولون بمختلف تراتيبهم الوظيفية ممن يعنيهم أمر التعليم والأساتذة والطلبة وأصحاب التأثير في الشأن العام، وبالإجمال: تشخيص الداء يمكّنك من معالجته، ولطبيعة الورقة البحثية المختصرة سأتطرق إلى بعض الإصلاحات والمقترحات، لأنني لا يمكنني تفصيلها كلها هنا:

- تحسين صورة القائمين على التعليم الديني والمتخرجين منه، وبيان أن علماء الشريعة لهم وزنهم المجتمعي، ودورهم في بَلْورة الرأي العام، وبرامج الدولة بمختلف تخصصاتها ومستوياتها، وليسوا لتلميع صورة حاكم، أو تمرير برنامج يريده بغطاء ديني، والحد من التدخل السياسي في المناهج وتوجيه التعليم لمعطيات داخلية أو إملاءات خارجية.

وعلى القائمين والخريجين واجب حفظ كرامتهم واستقلالهم، وأن رسالتهم سامية سامقة، فلا يجعلوا أظهرهم مطايا للغير بعرض دنيوي زائل.

- إحداث توازن بين خريجي التعليم المدني والتعليم الديني، وذلك من خلال تمكينهم من الوظائف العليا، والمسؤوليات، كرؤساء المجالس المحلية، أو وزارات تكون من ضمن اختصاصاتهم كالعدل والتعليم والشؤون الاجتماعية، والسلك الدبلوماسي، وإتاحة الفرصة لحملة الشهادة الثانوية الدينية في دخول الكليات العسكرية والأمنية.
- الاهتمام بالوقف المجعول للتعليم الديني، وحبذا التواصل بين إدارة التعليم الديني والكليات والأقسام الشرعية وإدارة الوقف؛ لأن بعض ريع الوقف التعليمي يعنيهم، وهذا يساهم في خفض تكلفة الكتب وإنشاء المكتبات، وحتى سكنى الطلبة الذي تقتضي ظروفهم الإقامة قرب المؤسسة التعليمية الدينية، وكذلك تشجيع الموسرين على الوقف على التعليم الديني عموما، أو حتى مؤسسات بعينها، مع القيام بدراسات في مجال الوقف واستثماره.

وقد أدرك الغرب قيمة الوقف على المؤسسات التعليمية فينقل د. زكي بدر أن حجم الوقف في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة بلغ 118,6 مليار دولار، والوقف

الخاص بجامعة هارفارد وحدها 34,9 مليار دولار، وهو مجموع أحد عشر ألف وقف، فهم وإن كان الوقف ليس أصيلا في ثقافتهم إلا أنهم لا يرفضون الاستفادة من أي فكرة تخدم العملية التعليمية.[١٩]

- الإيفاد التخصصي إلى عدة دول إسلامية وغيرها، للتعلم والتحصيل المعرفي والمهاري والبحثي، واكتساب الخبرة في التعامل مع الآخرين، وكسب اللغات التي يفتقر إليها المتخصصون من أهل الدعوة والإرشاد والتعليم الديني، فيفيد في التبشير بالإسلام، ودحض الشبهات، بل والاستفادة من معارف وعلوم الأخرين من مثل: مناهج البحث العلمي، ودراسة الفلسفات، والحضارات، وإدارة الحوارات.
- التركيز اليوم بجدية في تعليم اللغة الإنجليزية باعبارها الأولى عالميا والثانية محليا، وهي الأصل في التواصل المعرفي والثقافي بين المؤسسات والشعوب، وضعف تحصيلها يعتبر اليوم جزءا من الأمية التي نسعى للتخلص منها، وتشجيع الطلبة على إتقان أكثر من لغة كلغات العالم الإسلامي الكبرى مثل: الفارسية، والتركية، بل والعبرية.
- تجديد المعرفة الإسلامية بأن تهتم البحوث في المجالات الشرعية بمناهج المعرفة، وأصول التفكير الحديثة، وأن ينطلق الباحثون من السؤال عن المعلومة إلى السؤال عن كيفية الوصول إليها، ونقلها إلى الآخرين، وهذا يحتم علينا إعادة النظر في أشكال وأساليب بناء المعرفة الإسلامية قبل الاهتمام بتلقين المعلومة، وكيفية استخراجها من بطون كتب السابقين، لأن الغاية من التعليم تطوير القدرات والمهارات التي تمكن المتعلم مستقبلا من بناء ذاتي متجدد للمعرفة، وقدرا كبيرا من القدرة في الدفاع عنها، وإقناع غيره بها.[٢٠]
- التنسيق بين التعليم العالي في شقه الديني مع التعليم العالي، حتى تكون مخرجات الأول تناسب مدخلات الثاني وتكملها، وكذا التنسيق بين الكليات الشرعية والأقسام المناظرة؛ لتبادل الخبرات والاستشارات والتعاون المشترك في خدمة هذا الجانب المهم من التعليم، وأيضا التواصل مع المؤسسات الشهيرة والناجحة في العالم، والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم.
- تدريب الأساتذة على التواصل مع الآليات الحديثة لجلب المعرفة، وتصديرها، وإجراء دورات تأهيلية في التعامل مع وسائل التدريس وتنويعها، والاستفادة من كل جديد فيها، وكذلك إقامة دورات المهارات التربوية التي يفتقر إليها كثير من الأساتذة، لأنهم خريجو تخصصات لا تهتم بالتأهيل التربوي، وهذا ينطبق على

١٩) د. بكر زكي عوض، مجلة كلية أصول الدين، الجامعة الأسمرية، المجلد 2، 2017، 69

٢٠) د. خالد الصمدي، د. عبد الرحمن حللي، أزمة التعليم الديني في العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق سورية، 2007، 53

أغلب أعضاء هيآت التدريس، فهم درسوا الهندسة أو الطب أو الاقتصاد أو العلوم الشرعية، وليس من مخرجاتها التعليم والتدريس، فيترقى بعض المتخرجين في الدراسات العليا ويصير معلما أستاذا وليس عنده من المهارات التدريسية نصيب.

- استشعار الأساتذة والقائمين على مؤسسات التعليم الديني للمسؤولية الجماعية، ودورهم المهم في ترشيد المجتمع، وتثقيفه دينيا، وتحصينه فكريا، فالطبيب وإن كان اهتمامه بالصحة الفردية والمجتمعية من حيث البدن؛ فالمتخصص في المجال الديني بأي صفة يجب أن يكون اهتمامه بالصحة المجتمعية من حيث الفكر، فلا يَقصُر دوره داخل مؤسسته، بل يكون فردا فاعلا وإيجابيا في الإصلاح والتأثير، وهذا من أس رسالته.
- التوازن بين المقررات الدراسية والوعاء الزمني لتدريس المواد وفهمها واستيعابها، وهذه وإن كانت معضلة حتى عند الدول المستقرة فهي أكبر في الدول التي تخضع فيها الدراسة في تحديد أزمانها لمعطيات بعضها أمني وآخر سياسي، فالمضمون العلمي الواسع مع الوعاء الزمني المحدود يضر بالطالب، وتُحسب عليه المعرفة المقررة وهو لم يدرسها.
- توفير الإمكانيات المادية من مبان مناسبة للتعليم الجامعي بمرافقها من مكتبات، ومعامل، واستراحات، وقاعات مجهزة بالوسائل التعليمية -ولا أقول مدن جامعية، وإن كان هو الأصل؛ لأن ذلك غير مستطاع حاليا- يكون فيها الطالب والأستاذ مرتاحين نفسيا وإنسانيا.
- بخصوص أقسام الاقتصاد الإسلامي أقترح أن تكون هذه الأقسام تحت مظلة كليات الاقتصاد، يدرس فيها الطالب علوم الاقتصاد، ويطلع على جزئياته، ثم تخصص السنة الأخيرة لإعطائه المعارف الشرعية اللازمة لعمله كمتخصص في الاقتصاد الإسلامي.
- إعادة النظر في مناهج التربية الإسلامية حتى نضمن الطالب السوي سلوكيا، وله إلمام بمعارف لا يسع المسلم جهلها، ويحمل صفات الشخصية المتوازنة، فأغلب ما يفد إلينا من أفكار دخيلة تجد أكثر حامليها من غير ذي التخصص الديني، وتخصيص مادة الثقافة الإسلامية؛ لربط تخصص الطالب بالأصول والمبادئ الإسلامية لتلك العلوم، انطلاقا من نظرة الإسلام إلى الكون والحياة والإنسان، وما كلف الله به الإنسان من استعمار الأرض وفق منهج الله.
- الاهتمام بالجودة التعليمية التي هي اليوم عبارة عن تقارير فارغة المضمون، وتوصيات ليس لها في الواقع حظ ولا نصيب.
- تكوين مجلس علمي خاص في المؤسسة الجامعية من المتخصصين وخبراء

التربية، مهمته النظر في محتويات المقررات في كل سنة دراسية أو فصل دراسي، مع وضع خطة إعطاء المادة زمنا وكيفا، تدمج فيها الطرق الحديثة والأعمال البحثية، ثم يكون مجلس أكبر على مستوى الكليات والأقسام المناظرة في مختلف الجامعات، حتى تكون بيئة التعليم متقاربة إن لم تكن متوافقة، لتحقيق الهدف العام الأكبر، وهو إيجاد الباحث أو المعلم ذي العقلية البحثية النقدية، والمعرفة الصحيحة.

- الاهتمام بالطالب وتنمية إبداعه، وتشجيع المتميزين والمتفوقين، وتحفيز غيرهم، وردم الهوة بين الأستاذ والطالب، والاهتمام بالبحث التعاوني وتعزيز روح الفريق البحثي، وتدريبهم على الحوار والنقاش الهادف.
- تأمين تفريغ الأستاذ ماديا ومعنويا وتشجيعه على البحث العلمي، وتنمية معارفه ومداركه، وإعادة النظر في آليات قبول الأساتذة، وجعل الميزان كفاءته وقدرته العلمية والمهارية، وثقافته العامة، وتزكيات من عرفوه طالبا، أو زاملوه عملا، وحتى النظر إلى مظهره الخارجي.
- إحياء المجامع العلمية وتفعيل الهيآت والتواصل مع مراكز البحوث الشرعية في دوائر الإفتاء والمؤتمرات العالمية، وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية في قضايا دينية واجتماعية وغيرها.

وختاما:

حاولت في هذه الدراسة الإلمام ما أمكن بموضوعها، ولا أدعي أن استقصيت التحديات ولا أوعبت الحلول، ولكن لعلها تكون رمية في بركة ماء راكد، أو إضاءة على واقع مؤلم، وأدعو إلى:

- تكوين مجالس من الخبراء التعليميين والتربويين في جميع التخصصات للنظر في حال التعليم بجميع أطيافه، والنهوض به، فما قامت أمة إلا بالتعليم، وما استقام أمرها إلا بالاهتمام بمؤسساته والقائمين عليها إدارة وتخطيطا وتنفيذا
- عقد المؤتمرات الموسعة والجدية التي تجمع من عاين وعاني في العملية التعليمية، والأخذ بتوصياتهم، وليس كالمؤتمرات السالفة، التي لم تُعر إليها الجهات المسؤولة اهتماما، ولم تصغ إليها آذانهم.
- كما أدعو البحاث من كل التخصصات العلمية إلى ضم الاهتمام بكيفية النهوض بمجالات التعليم والبحث العلمي كافة، وتقديم المقترحات والحلول، والضغط بها علها تجد طريقا إلى التحقيق يوما

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

المراجع

1- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984.
2- الزياج، مصطفى، التوجه الاستراتيجي لرفع تحديات التعليم الديني، مجلة كلية أصول الدين الجامعة الأسمرية، المجلد 2، 2017
3- الشيخ، رأفت غنيمي، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، بنغازي، دار التنمية للنشر والتوزيع، 1972
4- الصمدي، وحللي، عبد الرحمن، أزمة التعليم الديني في العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق سورية، 2007
5- الطالبي، عمار، آثار ابن باديس، الجزائر، الشركة الجزائرية ط3/1997
6- عوض، بكر زكي، التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم الديني في مراحله المختلفة، مجلة كلية أصول الدين الجامعة الأسمرية، المجلد 2، 2017
7- الغزالي، أبو حامد محمد، إحياء علوم الدين، بيروت، دار المعرفة، 49/1،
8- وزارة التربية والتعليم، الموقع الرسمي https://moe.gov.ly/%d8%a7%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8%aa/
9- Cemal Tosun, Din Eğitimi Bilimine Giriş (Ankara: Pegem Akademi Yayıncılık, 2010, 23